



VATP034

VAT Public Clarification

تطبيق آلية الاحتساب العكسي على الأجهزة الإلكترونية بين Application of the Reverse Charge Mechanism on المسجلين في الدولة لأغراض ضريبة القيمة المضافة

توضيح عام بشأن ضريبة القيمة المضافة

Electronic Devices among Registrants in the State for the purposes of Value Added Tax

Issue

Cabinet Decision No. 91 of 2023 on the Application of Reverse Charge Mechanism on Electronic المسجلين 1 في الدولة الأغراض ضريبة القيمة المضافة Devices among Registrants in the State for the ("قرار مجلس الوزراء رقم (91)") مُعاملة مختلفة لضريبة purposes of Value Added Tax ("Cabinet Decision No. 91") has introduced a distinct VAT treatment ويُلزم القرار كلاً من المستلم والمورّد تطبيق عدد من for certain supplies that relate to Electronic Devices and requires both recipient and supplier to implement a number of compliance requirements.

This Public Clarification intends to clarify the purpose of the updates in the legislation, the goods in scope and the practical implications of the compliance requirements introduced.

الموضوع

يُطبِق قرار مجلس الوزراء رقم (91) لسنة 2023 بشأن تطبيق آلية الاحتساب العكسى على الأجهزة الإلكترونية بين القيمة المضافة لتوريدات معيّنة تتعلق بالأجهزة الإلكترونية، متطلبات الامتثال

يهدف التوضيح العامّ إلى بيان الغرض من التحديثات التي طرأت على التشريعات الضريبية، وتحديد السلع التي تقع ضمن نطاق القرار، والآثار العملية لمتطلبات الامتثال المستحدثة

ملخص Summary

registrants who intend to use these Electronic الأجهزة الإلكترونية أو استعمالها لإنتاج أو تصنيع الأجهزة الأجهزة الإلكترونية أو استعمالها لإنتاج أو تصنيع الأجهزة الإلكترونية، احتساب ضريبة القيمة المضافة على هذه account for VAT on such supplies, and Due Tax on the supplies will be accounted for under a reverse charge by the Recipient of Goods ("Recipient"). If the requirements specified in Cabinet Decision No. 91 are not met, the default rule of the supplier accounting for VAT would apply but this could

لن يتعين على المسجلين الذين يقومون بتوريد الأجهزة Registrants supplying Electronic Devices to other الإلكترونية إلى مسجلين آخرين الذين يقصدون إعادة بيع هذه التوريدات، وسيتم احتساب الضريبة المستحقة على قيمة التوريدات بموجب آلية الاحتساب العكسى من قبل المستلم. في حال عدم استيفاء المتطلبات المشار إليها في قرار مجلس الوزراء رقم (91)، تُطبق القاعدة الأساسية التي تقضى بقيام



input tax under Article 54(1) of the Federal Decree-Law No 8 of 2017 on Value Added Tax ("Decree-Law).2

المورِّد باحتساب ضريبة القيمة المضافة، إلا أنه قد ينشأ عن result in the recipient not being able to recover ذلك عدم قدرة المستلم استرداد ضريبة المدخلات وفقاً للبند (1) من المادة (54) من المرسوم بقانون اتحادى رقم (8) لسنة 2017 في شأن ضريبة القيمة المضافة ("المرسوم بقانو ن").²

الواردة في البند (8) من المادة (48) من المرسوم بقانون. 3 - mandate provided by Article 48(8) of the Decree الواردة في البند (8) من المادة (48) من المرسوم بقانون. 3 Law.3

صدر قرار مجلس الوزراء رقم (91) بموجب الإحالة Cabinet Decision No. 91 was issued under the

Detailed analysis تحليل تفصيلي

production or manufacturing

Cabinet Decision No. 91 if the intention of the Recipient of the Electronic Devices was to resell these Electronic Devices or use them in producing or manufacturing Electronic Devices.

Business of the Recipient of the Electronic Devices ويمكن أن تكون إعادة البيع التي يقوم بها مستلم الأجهزة to trade in such devices. The resale by the Recipient of the Electronic Devices can be at a wholesale or retail level.

A Recipient who is acquiring the Electronic Devices for use in his business, other than for production or التصنيع، لا يتوفر لديه "قصد إعادة البيع". وينطبق هذا، "manufacturing, has no "intention to resell". This is, على سبيل المثال، على حالة شراء هواتف ذكية سيتم for example, the case for the purchase of smartphones who then will be distributed, for الأعمال، حتى إذا كانت هناك رسوم تفرض على الموظفين professional use, amongst employees, even if the

نطاق المعاملات – لإعادة البيع أو للاستعمال في الإنتاج أو Scope of Transactions – For resale or to use in التصنيع

تتدرج المعاملات ضمن نطاق قرار مجلس الوزراء رقم Transactions will only fall within the scope of (91) فقط متى كان قصد مستلم الأجهزة الإلكترونية هو إعادة بيع تلك الأجهزة الإلكترونية أو استعمالها لإنتاج أو تصنيع الأجهزة الإلكترونية.

تُفسّر "إعادة البيع" على أن جزءًا من أعمال مستلم الأجهزة (Resell" is to be understood as being a part of the الإلكترونية يتمثل في قيامه بالمتاجرة في تلك الأجهزة. الإلكتر ونية إمّا بالجملة أو التجزئة.

> مستلم الأجهزة الإلكترونية الذي يحصل عليها لأغراض استخدامها في الأعمال الخاصة به، وليس بقصد الإنتاج أو توزيعها بعد ذلك على الموظفين لاستخدامها لأغراض

لاستلام أو استخدام تلك الهواتف الذكية.

employees are being charged for the receipt or use of the smartphones.

phrase "producing or manufacturing" The Electronic Devices covers both partial and full production or manufacturing of Electronic Devices. على سبيل المثال، عندما يحصل المستلم على قطع تُعد أجهزة , For example, if the Recipient acquires pieces considered to be Electronic Devices, to assemble into another part of an electronic device and insert into a semi-finished computer device that is owned by another person, the Recipient acquires the pieces with the intention to produce or manufacture Electronic Devices.

تشمل عبارة "إنتاج أو تصنيع" الأجهزة الإلكترونية كلًا من إنتاج أو تصنيع الأجهزة الإلكترونية بشكل جزئي أو كلى على حدِ سواء.

إلكترونية، لدمجها في جزء آخر من جهاز إلكتروني ثم تثبيتها في جهاز حاسوب شبه نهائي يملكه شخص آخر، فإن المستلم في هذه الحالة يحصل على تلك القطع بقصد إنتاج أو تصنيع أجهزة إلكترونية

Scope of goods – Electronic Devices

as these goods are specifically defined under على وجه التحديد في المادة (1) من قرار مجلس الوزراء Article 1 of the Cabinet Decision No. 91.4

smart phones, computer devices, tablets and pieces and parts thereof.

"Mobile phones and smart phones" must be understood in a broad sense and the scope for these ranges from mobile phones that only have و/أو إرسال رسائل نصية والهواتف الذكية التي تتضمن call and/or text functions to smart phones that include many additional functions.

The scope of Cabinet Decision No. 91 is restricted phones that operate through wireless transmission. Phones operating through physical means such as wire or fiber optic cables, do not fall

نطاق السلع – الأجهزة الإلكترونية

يُطبق هذا التوضيح فقط على الأجهزة الإلكترونية والمعرّفة This clarification only applies to Electronic Devices رقم (91)، 4 حيث تُعرّف الأجهزة الإلكترونية على أنها الهواتف المحمولة والهواتف الذكية وأجهزة الحاسوب , Electronic Devices are defined as mobile phones و الأجهزة اللوحية، وقطعها وأجزاؤها.

> يجب أن تُفسّر عبارة "الهو اتف المحمولة و الهو اتف الذكية" بمعنى واسع، ويمتد نطاق هذه السلع ليشمل الهواتف المحمولة التي لا تؤدي سوى وظائف إجراء مكالمات هاتفيه العديد من الوظائف الاضافية.

يقتصر نطاق قرار مجلس الوزراء رقم (91) على الهواتف التي تعمل من خلال إرسال لاسلكي. ولا تدخل الهواتف التي تعمل من خلال و سائل مادية مثل الأسلاك أو كابلات الألياف الضوئية ضمن نطاق هذا القرار



within the scope of this decision.

The Decision also applies to computer devices whereby no distinction applies if such computer devices operate through wireless transmission or التعريف أجهزة الحاسوب بمعنى واسع، وتشمل أجهزة require physical means. The definition covers الحاسوب الشخصية وأجهزة الحاسوب المكتبية وأجهزة وأجهزة وأجهزة includes personal computers, desktop computers, minicomputers, analog, digital hybrid computers, server computers, computerised engine control units ("ECU") for cars, and other similar devices.

الإلكترونية، 4 والتي هي في الأصل عبارة عن أجهزة Electronic Devices. 4 "Tablets" are in essence wireless, portable personal computers with a touchscreen interface, being a hybrid in form and with functionalities between a smart phone and a computer device.

E-readers, marketed as such, without any other features such as gaming functionalities or web browsing, and that may include different hardware and software compared to tablets, are not included الإنترنت، والتي قد تشمل أجهزة وبرامج إلكترونية مختلفة under the definition of Electronic Devices.

For the parts and pieces of Electronic Devices, the Minister of Finance shall issue a decision that will specify the criteria that should be followed in determining the pieces or parts related to Electronic Devices.

It is the responsibility of Registrants to assess the application of the provisions of Article 4 of the Cabinet Decision No. 52 of 2017 on the Executive

كما يُطبق القرار على أجهزة الحاسوب، حيث لا يتم تطبيق معاملة مختلفة في حال كانت أجهزة الحاسوب تعمل من خلال إرسال لاسلكي أو تتطلب وسائل مادية. ويغطى الحاسوب الصغيرة وأجهزة الحاسوب التناظرية والرقمية والهجينة وأجهزة الحاسوب الخوادم (السيرفرات) ووحدات التحكم الحاسوبية لمحركات السيارات وغيرها من الأجهزة المماثلة

وتندرج الأجهزة اللوحية ضمن تعريف الأجهزة Tablets are included under the definition of حاسوب شخصية محمولة لاسلكية مزودة بشاشة تعمل باللمس، لها شكل هجين تجمع بين وظائف الهاتف الذكي وجهاز الحاسوب.

> لا يشمل تعريف الأجهزة الإلكترونية أجهزة القراءة الإلكترونية، التي يتم تسويقها على هذا الأساس، دون أن يكون لها أي وظائف أخرى مثل وظائف الألعاب أو تصفح بالمقارنة بالأجهزة اللوحية.

> بالنسبة لقطع وأجزاء الأجهزة الإلكترونية، فسوف يصدر قرار من وزير المالية يُحدد المعايير التي يجب اتباعها عند تحديد القطع و الأجزاء الخاصة بالأجهزة الإلكترونية.

تقع على عاتق المسجلين مسؤولية تقييم مدى انطباق أحكام المادة (4) من قرار مجلس الوزراء رقم (52) لسنة 2017



Regulation of the Federal Decree-Law No. 8 of 2017 on Value Added Tax and its amendments ("Executive Regulation"),5 for example whether a يتضمن مكون سعر المصنعية سيشكل توريدًا واحدًا مركبًا supply that includes a component of making charges constitutes a single composite supply or if they are multiple supplies. If the making charges constitute a separate supply, this supply does not fall within the scope of Cabinet Decision No. 91.

في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 في شأن ضريبة القيمة المضافة وتعديلاته ("اللائحة التنفيذية")، على سبيل المثال، ما إذا كان أي توريد أو توريدات متعددة، حيث أنه إذا كان سعر المصنعية يشكل توريدًا منفصلًا، فلن يندرج هذا التوريد ضمن نطاق قرار مجلس الوزراء رقم (91).

Reverse charge mechanism

VAT on all taxable supplies made in the UAE.⁶

التي تندرج ضمن نطاق قرار مجلس الوزراء رقم (91)، Electronic Devices within the scope of Cabinet ومع مر اعاة استيفاء متطلبات الامتثال، تُطبق آلية الاحتساب Decision No. 91 and subject to compliance requirements to be met, a reverse charge mechanism shall apply.

Recipient shall be as follows:

- supplies to the Recipient and he shall not الأجهزة الإلكترونية الموردة للمستلم، ولن يقوم بالإقرار report any Due Tax in his VAT return.
- احتساب الضريبة المستحقة على المعاملة، ويُعد the one to account for the Due Tax on the مسؤو لاً عن كافة الالتز امات الضربيبة الناشئة عن هذا transaction and shall be responsible for all tax obligations resulting from such supply.

آلية الاحتساب العكسي

بشكل عام، يتعين على الخاضعين للضريبة فرض ضريبة Taxable persons are generally required to impose القيمة المضافة على كافة التوريدات الخاضعة للضريبة التي يتم القيام فيها داخل الإمارات العربية المتحدة ("الدولة").6 واستثناءً مما سبق، بالنسبة لتوريدات الأجهزة الإلكترونية As an exception to the above, for the supplies of العكسي.

بجب أن تكون معاملة ضربية القيمة المضافة و الأقر ار من The VAT treatment and reporting by supplier and قبل المورد والمستلم كما يأتى:

- a. The supplier shall not account for VAT on the أ. لن يقوم المورّد باحتساب ضريبة القيمة المضافة عن عن أي ضريبة مستحقة في إقرار ضريبة القيمة المضافة الخاص به
- ب. يكون مستلم الأجهزة الإلكترونية هو المسؤول عن b. The recipient of the Electronic Devices shall be التوريد.



The above will be applicable if the following requirements are met:

سيتم تطبيق ما ورد أعلاه إذا تم استيفاء المتطلبات الأتية:

- الدولة، بتوريد الأجهزة الإلكترونية إلى مستلم مسجل UAE, provides Electronic Devices to a لضريبة القيمة المضافة في الدولة، وكان قصد المستلم Recipient, registered for VAT in the UAE and if إعادة بيعها أو استعمالها في إنتاج أو تصنيع الأجهزة the Recipient had the intention to resell the Electronic Devices or use them to produce or manufacture Electronic Devices.
- a. Where a supplier, registered for VAT in the في حال قيام مورد مسجل لضربية القيمة المضافة في حال قيام مورد مسجل للصربية القيمة المضافة في الالكتر ونبة
- ب. يجب أن يكون كل من المورد والمستلم مسجلين لضريبة b. Both supplier and Recipient must be Registrants for VAT in the UAE.
 - القيمة المضافة في الدولة.
- the Recipient confirming (a) and (b).
- ج. يجب على المورد الاحتفاظ بتصريح خطى من المستلم . The supplier retains a written declaration from يؤكد ما ورد في الفقرتين (أ) و (ب) أعلاه.

It must be noted that the supplier must comply الالتزامات الأخرى المُلزم بها، بما في ذلك على سبيل المثال , with all other obligations incumbent on him including but not limited to the issuance of a Tax invoice that contains the particulars under Article $59(1)(1)^7$ of the Executive Regulation.

والجدير بالذكر أنه مع ذلك يتعين على المورّد الامتثال لكافة لا الحصر، إصدار فاتورة ضريبية تتضمن ما هو منصوص عليه في الفقرة (ل) من البند (1) من المادة $(59)^7$ من اللائحة التنفيذية

يجب على المستلم الإقرار عن الضريبة المستحقة في الخانة The Recipient shall declare the Due Tax in box 3 of its VAT return.

(3) في إقر ارضريبة القيمة المضافة الخاص به.

مجلس الوزراء رقم (91) – التصدير المباشر وغير Cabinet Decision No. 91 – Direct and Indirect **Exports**

التوريدات الخاضعة للضربية التي تقع خارج نطاق قرار Taxable supplies falling outside the scope of المباشر

apply in case the supplier, registered for VAT, المورّد المسجل لضريبة القيمة المضافة بأي تصدير مباشر أو غير مباشر للأجهزة الإلكترونية. وفي حال استيفاء makes a direct or indirect export of Electronic Devices. If the conditions for zero-rating are met, exports will not trigger any output tax to account ضريبة مخرجات يتم احتسابها، ولكن سيتم الإقرار عنها for but will be reported as zero-rated supplies.

لا تُطبق أحكام قرار مجلس الوزراء رقم (91) في حال قيام The provisions of Cabinet Decision No. 91 do not شروط الخضوع لنسبة الصفر، لن ينتج عن التصدير أي كتوريدات خاضعة لنسبة الصفر





application of the reverse charge

رقم (91) متطلبات تتعلق بالمستندات و الامتثال على كلّ من من المستندات و الامتثال على كلّ من المستندات و الامتثال على المستندات و الامتثال المستندات و الامتثال المستندات و المس المورِّد والمستلم لتطبيق آلية الاحتساب العكسي، كما تم both the supplier and the Recipient for the reverse charge mechanism, as clarified above, to apply.9

متطلبات الامتثال التي يجب استيفائها لتطبيق الاحتساب Compliance requirements to be met for the

يفرض البند (3) من المادة (2) من قرار مجلس الوزراء Article 2(3) of Cabinet Decision No. 91 imposes تو ضبحه أعلاه ⁹

Requirements incumbent on the Recipient

Before the date of supply, as determined under و (26) 11 من المرسوم بقانون، يتعين على مستلم الأجهزة ما Article 2510 or Article 2611 of the Decree-Law, the Recipient of the Electronic Devices must provide two declarations to the supplier, as follows:

- of the supply of Electronic Devices is for the الإلكترونية الإلكترونية هو لأغراض إعادة بيع الأجهزة الإلكترونية purposes of reselling or to use the Electronic Devices in producing or manufacturing Electronic Devices;
- a written declaration confirming that he is registered with the FTA.

الهيئة تفاصيل التسجيل الضريبي للمستلم، مما سيمكّن registered with the FTA should contain the details of the Tax Registration. This will allow the supplier to meet the requirements incumbent on him.

ويمكن دمج التصريحين في مستند واحد، ومن ثمّ تزويده The two declarations can be combined into a single document that is then provided to the supplier.

المتطلبات الواجبة على المستلم

قبل تاريخ التوريد كما هو محدد بموجب المادتان (25)10 الإلكترونية تقديم تصريحين للمورد على النحو التالى:

- تصريح خطى يوضح أن القصد من توريد الأجهزة a written declaration indicating that the intent أو استعمالها في إنتاج أو تصنيع الأجهزة الإلكترونية؛
 - تصريح خطى يؤكد أنه مُسجل لدى الهيئة.

يجب أن يتضمن التصريح الذي يؤكد أن المستلم مُسجل لدي The declaration confirming that Recipient is المورد من استيفاء شروط الامتثال الواجبة عليه.

للمورّد.





Requirements incumbent on the supplier

المتطلبات الواجبة على المورد

و(26) من المرسوم بقانون، يتعين على مورد الأجهزة Article 25 or Article 26 of the Decree-Law, the supplier of the Electronic Devices must comply with two requirements as follows:

قبل تاريخ التوريد كما هو محدد بموجب المادتين (25) Before the date of supply, as determined under الالكتر ونبة استبفاء الشرطين الأتبين:

- declarations provided by the Recipient as clarified above.
- استلام وحفظ التصاريح التي قدّمها المستلم كما هو مبيّن He must have received, and then keep, the أعلاه
- He must verify and confirm that the Recipient is a registrant.
- التحقق مما إذا كان المستلم مُسجلاً و تأكيد ذلك.

قبل المورّد وفقاً للوسائل المعتمدة من قبل الهيئة في هذا supplier that the Recipient is a registrant, should be done in accordance with the means approved by the FTA in that respect.

يجب أن يتمّ التحقق من أن المستلم مُسجلاً و تأكيد ذلك من The verification and resulting confirmation, by the الشان

ينبغي على المورّد، من أجل التحقق من رقم التسجيل For verification of the recipient's TRN, the supplier الضريبي للمستلم، استخدام الوظيفة المتاحة على الموقع should use the functionality provided on the FTA's الإلكتروني للهيئة، أي تحت تبويب "التحقق من رقم التسجيل website, i.e. under the "TRN verification" tab on the right side of the homepage.

الضريبي" على الجانب الأيسر من الصفحة الرئيسية.

supplier accounts for VAT

عدم استيفاء متطلبات الامتثال – قيام المورّد باحتساب Not meeting the compliance requirements – the ضربية القيمة المضافة

في حال لم يقدم المستلم، قبل تاريخ التوريد، تصريح للمورد للمورد If the Recipient did not, prior to the date of the يوضح القصد وتصريح يؤكد أنه مُسجل، فيجب على المورد supply, provide the supplier with the declaration of احتساب ضريبة المخرجات على توريد الأجهزة intent and the declaration confirming that he is a الإلكترونية، ما لم يستوفي التوريد شروط تطبيق نسبة Registrant, then the supplier must account for الصفر بموجب البند (1) من المادة (45) من المرسوم , Output Tax on the supply of the Electronic Devices unless the supply meets the conditions for zero- بقانون بقراءة متزامنة مع المادة (30) من اللائحة rating under Article 45(1)12 of the Decree-Law, read with Article 30¹³ of the Executive Regulation.

التنفيذية





عدم استيفاء متطلبات الإمتثال – لا يمكن للمستلم استر داد Not meeting the compliance requirements – the Recipient cannot recover the input tax

before the date of supply, provide the supplier with the declaration of intent and the declaration التوريد ولا يمكن للمستلم أن يعتبر أن الأجهزة الإلكترونية confirming that he is a Registrant, not only must the supplier account for Output Tax on the supply, but the Recipient also cannot consider that the Electronic Devices are used or intended to be used:

- to make taxable supplies or
- UAE, but would have been taxable supplies had they been made in the UAE.

(54) من المرسوم بقانون، في حال لم تُستخدم الأجهزة Decree-Law, if the Electronic Devices are not used or intended to be used by the Recipient for the supplies that allow recovery of Input Tax, he cannot recover such input tax.

As a result, if the Recipient, did not declare his intent of use of Electronic Devices, as required by Cabinet Decision No. 91, the Input Tax incurred by تكبدها على توريد الأجهزة الإلكترونية تكون غير قابلة him on the supply of the Electronic Devices is not recoverable.

Under application of Article 51 of the Tax Procedures Law, the burden of proof with regards to the entitlement of recovery of Input Tax, falls on the Taxable Person.¹⁴ If the Recipient does not provide a declaration of intent, as clarified above,

ضربية المدخلات

في حال عدم قيام مستلم الأجهزة الإلكترونية، قبل تاريخ , If the Recipient of the Electronic Devices does not التوريد، بتقديم تصريح يوضح القصد وتصريح يؤكد أنه مُسجل، فيتعين على المورد احتساب ضريبة المخرجات على تستخدم أو يُقصد أن تستخدم للقيام بما يأتي:

- توريدات خاضعة للضريبة، أو
- توريدات يتم القيام بها خارج الدولة، متى كانت خاضعة to make supplies that are made outside the للضربية لو تمّ القيام بها داخل الدولة.

بموجب تطبيق الفقرتين (أ) و(ب) من البند (1) من المادة Under application of Article 54(1)(a) and (b) of the الإلكترونية أو لم يقصد استخدامها من قبل المستلم لأغراض تتيح حق استر داد ضربية المدخلات، فلا يمكنه استر دادها.

> ونتيجة لذلك، فإنه في حال عدم قيام المستلم بالتصريح عن قصده في استخدام الأجهزة الإلكتر ونية و فقاً لمتطلبات قر ار مجلس الوزراء رقم (91)، فإن ضريبة المدخلات التي للاستر داد

> بموجب تطبيق المادة (51) من قانون الإجراءات الضريبية، يقع عبء اثبات استحقاق استرداد ضريبة المدخلات على الخاضع للضريبة 14 وفي حال لم يقم المستلم بتقديم تصريح للمورّد يوضح قصده كما هو مذكور أعلاه، فلن يكون مستوفيًا للمتطلبات المقرّرة التي تثبت أن المستلم سوف



requirements to prove that he is using or intending to use the Electronic Devices for the purposes of the cases under Article 54(1)(a) and (b) and, hence, he will not be entitled to recover the input VAT incurred.

يستخدم الأجهزة الإلكترونية أو يقصد استخدامها لأغراض to the supplier, the Recipient is not meeting the set الحالات الموضحة بموجب الفقرتين (أ) و (ب) من البند (1) من المادة (54) من المرسوم بقانون، وبذلك لن يحق له استر داد ضربية المدخلات المتكبدة على هذا التوريد.

Designated Zones¹⁵

a movement of goods into a Designated Zone from a place in the UAE or a supply of goods to a Designated Zone shall not be considered an export of those goods and can, therefore, not be eligible for the zero-rate as applicable to the exports of goods.16

mainland to a Designated Zone, or a movement of منطقة مُحددة، ضمن الاستثناء المنصوص عليه في الفقرة such goods from the UAE mainland to a Designated Zone, shall not, therefore, fall under the exception as provided under Article 2(2) of Cabinet Decision No. 91 and all other relevant provisions of this decision will apply.17

وبناءً على ذلك، يكون التوريد في نطاق قرار مجلس الوزراء Hence, the supply shall also be subject to the provisions of Cabinet Decision No. 91.

Date Cabinet Decision No. 91 coming into effect للسماح للمُسجلين بالاستعداد لمتطلبات الامتثال الإضافية، To allow Registrants to prepare for the additional compliance requirements, Cabinet Decision No. 91 becomes effective after 60 days from the date of its publication in the Official Gazette.

المناطق المُحددة 15

ينصّ البند (3) من المادة (30) من اللائحة التنفيذية على Article 30(3) of the Executive Regulation states that أنه لا يعتبر القيام بنقل السلع إلى منطقة مُحددة من مكان في الدولة أو توريد السلع إلى منطقة مُحددة تصديراً لهذه السلع، وبالتالي، لن يكون مؤهلاً للخضوع لنسبة الصفر على النحو المطبق في حال تصدير السلع 16

و عليه، لن يندر ج توريد الأجهزة الإلكترونية من داخل الدولة A supply of Electronic Devices from the UAE إلى منطقة مُحددة، أو نقل هذه السلع من داخل الدولة إلى (2) من المادة (2) من قرار مجلس الوزراء رقم (91)، وسيتم تطبيق كافة الأحكام الأخرى ذات الصلة الواردة في ذلك القرار 17

رقم (91).

تاريخ العمل بقرار مجلس الوزراء رقم (91)

يُعمل بقرار مجلس الوزراء رقم (91) بعد (60) يوم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.



Since the Decision was published in the Official Gazette on 30 August 2023, the date it comes into effect is 30 October 2023.

تخضع كافة توريدات الأجهزة الإلكترونية التي يتمّ القيام بها All supplies of Electronic Devices with a date of بتاريخ 30 أكتوبر 2023 أو بعد ذلك لمُعاملة ضربية القيمة supply of 30 October 2023 or later, shall be subject to the VAT treatment and compliance requirements as clarified in this Public Clarification. It may result in suppliers and registered recipients having to apply two different VAT treatments and meeting different compliance obligations within the same VAT reporting period.

This Public Clarification issued by the FTA is meant to clarify certain aspects related to Federal Decree-Law No. 8 of 2017 on Value Added Tax and its Executive Regulations and their amendments, and Cabinet Decision No. 91 of 2023 on the Application of Reverse Charge Mechanism on Electronic Devices among Registrants in the State for the purposes of Value Added Tax.

This Public Clarification states the position of the FTA and neither amends nor seeks to amend any provision of the aforementioned legislation. Therefore, it is effective as of the date of implementation of the relevant legislation, unless stated otherwise.

وحيث أنه تمّ نشر القرار في الجريدة الرسمية بتاريخ 30 أغسطس 2023، فبُعمل بالقرار من 30 أكتوبر 2023.

المضافة ومتطلبات الامتثال المبيّنة في هذا التوضيح العام

و نتيجة لذلك، قد يتعين على المور دين و المستلمين المُسجلين تطبيق معاملات مختلفة لضريبة القيمة المضافة، واستيفاء التز امات امتثال مختلفة أثناء ذات الفتر ة الضريبية التي يتعلق بها إقر ار ضريبة القيمة المضافة.

يهدف هذا التوضيح العام الصادر عن الهيئة الاتحادية للضرائب إلى توضيح بعض المواضيع المتعلقة بتطبيق المرسوم بقانون اتحادى رقم (8) لسنة 2017 في شأن ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، وقرار مجلس الوزراء رقم (91) لسنة 2023 بشأن تطبيق ألية الاحتساب العكسي على الأجهزة الإلكترونية بين المسجلين في الدولة لأغر اض ضربية القيمة المضافة

هذا التوضيح العام يتضمن موقف الهيئة الاتحادية للضرائب ولا يُعّدل ولا يهدف إلى تعديل أي من أحكام التشريعات المذكورة.

ولذلك، فإن هذا التوضيح العام ساري اعتباراً من تاريخ تطبيق التشريعات الضريبية المذكورة، ما لم يتم تحديد خلاف ذلك في النص.

Legislative References:

In this clarification, Federal Decree-Law No. 8 of 2017 on Value Added Tax and its amendments is referred to as "Decree-Law", Cabinet Decision No. 52 of 2017 on the Executive Regulation of the Federal Decree-Law No. 8 of 2017 on Value Added Tax and its amendments is referred to as "Executive Regulation", Federal Decree-Law No. 28 of 2022 is referred to as "Tax Procedures Law", and Cabinet Decision No. 91 of 2023 on the Application of Reverse Charge Mechanism on Electronic Devices among Registrants in the State for the purposes of

المراجع التشريعية:

في هذا التوضيح، يُشار إلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 في شأن ضريبة القيمة المضافة وتعديلاته بعبارة "المرسوم بقانون"، وإلى قرار مجلس الوزراء رقم (52) لسنة 2017 في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 في شأن ضريبة القيمة المضافة وتعديلاته بعبارة "اللائحة التنفيذية"، وإلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (28) لسنة 2022 في شأن الإجراءات الضريبية بعبارة "قانون الإجراءات الضريبة"، وإلى قرار مجلس الوزراء رقم (91) لسنة 2023 بشأن تطبيق آلية الاحتساب العكسي





Value Added Tax is referred to as "Cabinet Decision No. 91".

- Article 1 of the Decree-Law defines the term "registrant" as the taxable person who has been issued with a TRN.
- Article 54(1) of the Decree-Law states that the input tax that is recoverable by a taxable person for any tax period is the total of input tax paid for goods and services which are used or intended to be used for making any of the following:
 - Taxable supplies.
 - have been taxable supplies had they been made in the UAE.
 - c. Supplies specified in the Executive Regulation of the Decree-Law that are made outside the UAE, which would have been treated as exempt had they been made inside the UAE.
- Article 48(8) of the Decree-Law states that the Cabinet may issue a decision specifying other goods or services that are subject to the reverse charge and specify the relevant conditions and provisions.
- Article 1 of Cabinet Decision No. 91 defines the term "Electronic Devices" as mobile phones, smart phones, computer devices, tablets and pieces and parts thereof.
- Article 4 of the Executive Regulation states that:
- Where a person made a supply consisting of more than one component for one price, the person shall determine whether the supply constitutes a single composite supply or multiple supplies.
- 2. The phrase "single composite supply" means a supply of goods or services, where there is more than one component to the supply, and taking into account the contract and the wider circumstance of the supply.
- cases:

على الأجهزة الإلكترونية بين المسجلين في الدولة لأغراض ضريبة القيمة المضافة بعبارة "قرار مجلس الوزراء رقم (91)".

- تُعرف المادة (1) من المرسوم بقانون مصطلح "المسجّل" على أنه الخاضع للضريبة الحاصل على رقم تسجيل ضريبي.
- ينص البند (1) من المادة (54) من المرسوم بقانون على أن ضريبة المدخلات القابلة للاسترداد من قبل الخاضع للضريبة عن أية فترة ضريبية هي مجموع ضريبة المدخلات المدفوعة على السلع والخدمات التي استخدمت أو يُقصد باستخدامها القيام بأي مما يأتى:
 - التوريدات الخاضعة للضريبة.
- ب. التوريدات التي يتم القيام بها خارج الدولة متى كانت خاضعة Supplies that are made outside the UAE which would للضربية لو تم القيام بها داخل الدولة.
 - التوريدات المحددة في اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون التي يتم القيام بها خارج الدولة وكانت ستعامل على أنها معفاة من الضريبة لو تم القيام بها داخل الدولة.
 - ينص البند (8) من المادة (48) من المرسوم بقانون على أن لمجلس الوزراء أن يصدر قراراً بتحديد السلع أو الخدمات الأخرى التي تخضع للاحتساب العكسي وتحديد الشروط والأحكام المتعلقة
 - تُعرّف المادة (1) من قرار مجلس الوزراء رقم (91) مصطلح "الأجهزة الإلكترونية" على أنها الهواتف المحمولة والهواتف الذكية و أجهزة الحاسوب و الأجهزة اللوحية، وقطعها و أجز اؤها.
 - تنص المادة (4) من اللائحة التنفيذية على أن:
 - إذا قام شخص بتوريد مؤلف من أكثر من مكون لقاء سعر واحد، يجب عليه تحديد ما إذا كان ذلك التوريد يشكل توريداً واحداً مركباً أو توريدات متعددة.
 - يُقصد بعبارة "التوريد الواحد المركب" أي توريد سلع أو خدمات في الحالة التي يكون فيها للتوريد أكثر من مكوّن مع الأخذ بالاعتبار العقد وظروف التوريد ككل.
- 3. يعتبر أي توريد على أنه توريد واحد مركب في الحالات A single composite supply shall exist in the following الأتية:





- Where there is supply of all of the following:
 - 1) A principal component.
 - 2) A component or components which either are necessary or essential to the making of the supply, including incidental elements which normally accompany the supply but are not a significant part of it; or do not constitute an aim in itself, but are instead a means of better enjoying the principal supply.
- elements so closely linked as to form a single supply which it would be impossible or unnatural to split.
- 4. A single composite supply may exist under Clause 2 of this عبور حدوث توريد و احد مركب بموجب البند (2) من هذه المادة Article if all of the following conditions are met:
 - The price of the different components of the supply is not separately identified or charged by the supplier.
 - b. All components of the supply are supplied by a single supplier;
- Where a taxable person supplies more than one component for one price and the supply is not a single composite supply, then the supply of the components shall be treated as multiple supplies.
- Article 4(1) of the Decree-Law states that the tax imposed shall be the responsibility of a taxable person who makes any supply stipulated in Clause 1 of Article 2 of the VAT Decree-Law.
- Article 59(1)(I) of the Executive Regulation states that, where the invoice relates to a supply under which the recipient of goods or recipient of services is required to account for tax, a statement that the recipient is required to account for tax, and a reference to the relevant provision of the VAT Decree-Law, shall be included in the tax invoice.
- تنص الفقرة (ب) من البند (5) من الماد (59) من اللائحة التنفيذية . Article 59(5)(b) of the Executive Regulation states that, as

- أ. إذا كان التوريد يشمل كل من:
 - 1) مكوناً أساسباً.
- 2) مكوناً أو مكونات أخرى إما تعتبر ضرورية أو أساسية للقيام بالتوريد بما في ذلك العناصر العرضية التي غالباً ما تصاحب التوريد ولكنها ليست جزءاً أساسياً منه، أو لا تعتبر هدفأ بحد ذاتها ولكنها تعتبر وسيلة للاستمتاع بالتوريد الأساسي بشكل أفضل.
- ب. إذا كان التوريد يشمل عنصرين أو أكثر مرتبطين ببعضهما b. Where there is a supply which has two or more بشكل و ثيق بحيث يشكلان تو ريداً و احداً ليس من الممكن أو من الطبيعي تجزئته.
 - إذا تحققت جميع الشر وط الأتية:
 - أ. أن لا يقوم المورّد بتحديد سعر مكونات التوريد بشكل منفصل أو فرض سعر مختلف لها.
 - ب. أن يتم توريد جميع مكونات التوريد من خلال مورّد واحد.
 - إذا قام الخاضع للضريبة بتوريد أكثر من مكون لقاء سعر واحد ولم يكن التوريد يشكل توريداً واحداً مركباً، فإن توريد المكونات بعتبر بأنه توربدات متعددة.
 - ينص البند (1) من المادة (4) من المرسوم بقانون على أن تكون المسؤولية عن الضريبة المفروضة على الخاضع للضريبة الذي يقوم بأى توريد منصوص عليه في البند (1) من المادة (2) من هذا المرسوم بقانون.
 - تنص الفقرة (ل) من البند (1) من المادة (59) من اللائحة التنفيذية على أنه إذا كانت الفاتورة متعلقة بتوريد يجب على المستلم أو المتلقى احتساب الضريبة بموجبه، فلا بد من ذكر أن المستلم أو المتلقى ملزم بحساب الضربية مع الإشارة إلى المادة المتعلقة بذلك في المرسوم بقانون.



an exception to Clause 4 of this Article, the taxable person may issue a tax invoice that meets the requirements of Clause 2 of this Article, where the recipient of goods or recipient of services is a registrant and the consideration for the supply does not exceed AED 10,000.

- Article 2(3) of Cabinet Decision No. 91 states that, for the purposes of the application of Clause 1 of this Article, the following shall be considered:
 - Electronic Devices shall:
 - 1) Provide the supplier of Electronic Devices with a written declaration indicating that the intent of the supply of Electronic Devices is for the purpose of the cases provided for in Clause 1 of this Article.
 - 2) Provide the supplier of Electronic Devices with a written declaration confirming that he is registered with the FTA.
 - ب. على مورد الأجهزة الإلكترونية الالتزام بما يلي قبل تاريخ Prior to the date of supply, the supplier of Electronic Devices shall:
 - paragraph (a) of Clause 3 of this Article.
 - 2) Verify that the recipient of Electronic Devices is التحقق من أن مستلم الأجهزة الإلكترونية مسجّل، وفقاً registered in accordance with the means approved by the FTA in that respect.
- Article 25 of the Decree-Law states that tax shall be calculated on the date of supply of goods or services, which shall be the earliest of any of the following dates:
- 1. The date on which goods were transferred, if such transfer was under the supervision of the supplier.
- 2. The date of placing the goods at the disposal of the recipient of goods, if the transfer was not supervised by the supplier.
- Where goods are supplied with assembly and installation, the date on which the assembly or installation of the

على أنه استثناء مما ورد في البند (4) من هذه المادة، للخاضع للضريبة إصدار فاتورة ضريبية تستوفى المتطلبات الواردة في البند (2) من هذه المادة وذلك في حال كان المستلم أو المتلقى مسجلاً وكان المقابل لا يجاوز (10,000) عشرة آلاف در هم.

- ينص البند (3) من المادة (2) من قرار مجلس الوزراء رقم (91) على أنه لأغراض تطبيق البند (1) من هذه المادة، يجب مراعاة
- a. Prior to the date of supply, the recipient of أ. على مستلم الأجهزة الإلكترونية الالتزام بما يأتي قبل تاريخ
 - 1) تزويد مورد الأجهزة الإلكترونية بتصريح خطى يوضح فيه أن القصد من توريد الأجهزة الإلكترونية هو لأغراض الحالات المنصوص عليها في البند (1) من هذه المادة
 - 2) تزويد مورد الأجهزة الإلكترونية بتصريح خطى يؤكد فيه بأنه مسحل لدي الهيئة
 - التوريد:
 - 1) Receive and keep the declarations stated in الفقرة عليها في الفقرة (1 (أ) من البند (3) من هذه المادة.
 - للوسائل المعتمدة لدى الهيئة في هذا الشأن.
 - 10. تنص المادة (25) من المرسوم بقانون على أن يتم احتساب الضريبة بتاريخ توريد السلع أو الخدمات ويكون التاريخ الأسبق لأي من التواريخ الآتية:
 - 1. تاريخ نقل السلع إذا كانت السلع تنقل تحت إشر اف المورد.
 - تاريخ وضع السلع يتصرف المستلم، إذا لم يكن نقلها تحت إشراف مورد.
 - 3. تاريخ إتمام تجميع السلع أو تركيبها، في حال تم توريد السلع مع التجميع و التركيب.





- goods was completed.
- The date on which the goods are Imported under the Customs legislation.
- 5. The date on which the recipient of goods accepted the supply, or a date no later than 12 months after the date on which the goods were transferred or placed at the disposal of the recipient of goods, if the supply was made on a returnable basis.
- 6. The date on which the provision of services was completed.
- The date of receipt of payment or the date on which the tax invoice was issued.
- Article 26 of the Decree-Law states that:
- 1. The date of supply of goods or services for any contract that includes periodic payments or consecutive invoices shall be the earliest of any of the following dates:
 - The date of issuance of any tax invoice.
 - The date payment is due as specified on the tax invoice.
 - The date of receipt of payment.
 - d. The date of expiration of one year from the date the goods or services were provided.
- The date of supply, in cases where payment is made through vending machines, shall be the date on which funds are collected from the machine.
- 3. The date of deemed supply of goods or services shall be the date of their supply, disposal, change of usage or the date of deregistration, as the case may be.
- 4. The date of a supply of a voucher shall be the date of issuance or supply thereafter.
- Article 45(1) of the Decree-Law states that the zero rate shall apply to a direct or indirect export of goods and services to outside the Implementing States as specified in the Executive Regulation of the Decree-Law.
- 13. ينص البندان (1) و (2) من المادة (30) من اللائحة التنفيذية على 13. Article 30(1) and (2) of the Executive Regulation states

- تاريخ استيراد السلع وفقاً للتشريعات الجمركية.
- تاريخ قبول المستلم للتوريد أو في موعد لا يجاوز (12) اثني عشر شهراً بعد تاريخ نقل السلع أو وضعها تحت تصرف المستلم، إذا كان التوريد على أساس القابلية للإرجاع.
 - 6. تاريخ الانتهاء من تقديم الخدمات.
- تاريخ استلام المبلغ المدفوع أو تاريخ إصدار الفاتورة الضريبية.
 - 11. تنص المادة (26) من المرسوم بقانون على أن:
- 1. يكون تاريخ توريد السلع أو الخدمات لأي عقد يتضمن دفعات دورية أو فواتير متتابعة قد تم في التاريخ الأسبق لأي من التواريخ
 - أ. تاريخ إصدار أي فاتورة ضريبية.
 - ب. تاريخ استحقاق دفع المبلغ المحدد في الفاتورة الضريبية.
 - ج. تاريخ استلام المبلغ المدفوع.
- د. تاريخ مرور سنة من تاريخ تقديم السلع أو الخدمات.
- 2. يكون تاريخ التوريد في الحالات التي يتم فيها الدفع عبر أجهزة البيع هو تاريخ تحصيل المال من الأجهزة.
- 3. يكون تاريخ التوريد الاعتباري للسلع أو للخدمات هو تاريخ توريدها أو التصرّف بها أو تغيير أغراض استعمالها أو تاريخ إلغاء التسجيل الضريبي، حسب مقتضى الحال.
- 4. يكون تاريخ توريد القسائم هو تاريخ إصدار ها أو توريدها بعد ذلك.
- 12. ينص البند (1) من المادة (45) من المرسوم بقانون على أن تُطبق نسبة الصفر على التصدير المباشر أو غير المباشر للسلع والخدمات إلى خارج الدول المطبقة وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون.



الأتبة:

that:

- أنه.
- يخضع التصدير المباشر لنسبة الصفر إذا تم استيفاء الشروط . The direct export shall be subject to the zero rate if the following conditions are met:
 - a. The goods are physically exported to a place outside the implementing states or are put into a customs suspension regime in accordance with GCC Common Customs Law within 90 days of the date of the supply.
 - customs suspension is retained by the exporter.
- following conditions are met:
 - a. The goods are physically exported to a place outside the implementing states or are put into a customs suspension regime in accordance with GCC Common Customs Law, within 90 days of the date of the supply under an arrangement agreed by the supplier and the overseas customer at or before the date of supply.
 - b. The overseas customer obtains official and commercial evidence of export or customs suspension in accordance with GCC Common Customs Law, and provides the supplier with a copy of this.
 - The goods are not used or altered in the time between supply and export or customs suspension, except to the extent necessary to prepare the goods for export or customs suspension.
 - d. The goods do not leave the UAE in the possession of a passenger or crew member of an aircraft or ship.
- Article 51 of the Tax Procedures Law states that the burden of proving the accuracy of the tax return falls upon the taxable person, and the burden of proof in cases of tax evasion falls upon the FTA.
- Article 50 of the Decree-Law states that a "Designated Zone" that meets the conditions specified in the

- أن يتم نقل السلع فعلياً إلى مكان خارج الدول المطبقة أو أن يتم وضعها في وضع معلق للرسوم الجمركية وفقاً لقانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
- ب. أن يحتفظ المُصدّر بدليل رسمي وتجاري يثبت التصدير أو b. Official and commercial evidence of export or الوضع المعلق.
- 2. يخضع التصدير غير المباشر لنسبة الصفر إذا تم استيفاء الشروط An Indirect export shall be subject to the zero rate if the

خلال تسعون (90) يوماً من تاريخ التوريد.

- أ. أن يتم نقل السلع فعلياً إلى مكان خارج الدول المطبقة أو أن يتم وضعها في وضع معلق للرسوم الجمركية وفقاً لقانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال تسعون (90) يوماً من تاريخ التوريد بحسب ترتيبات متفق عليها بين المورّد والعميل الخارجي بتاريخ التوريد أو قبل ذلك.
- ب. أن يحصل العميل الخارجي على دليل رسمي وتجاري يثبت التصدير أو الوضع المعلق و فقاً لقانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ويقدم نسخة منه إلى المورّد.
- ج. أن لا يتم استخدام أو تغيير السلع خلال الفترة ما بين التوريد والتصدير أو وضع السلع في وضع معلق باستثناء ما هو ضروري لإعداد السلع للتصدير أو وضعها في الوضع المعلق.
- أن لا تغادر السلع الدولة بصحبة راكب أو فرد من أفراد طاقم طائرة أو سفينة.
- 14. وفقاً للمادة (51) من قانون الإجراءات الضريبية على يقع عبء إثبات صحة الإقرار الضريبي على الخاضع للضريبة، ويقع عبء الإثبات في حالات التهرب الضريبي على عاتق الهيئة.
- تنص المادة (50) من المرسوم بقانون على انه تعامل "المنطقة المحددة" المستوفية الشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا





Executive Regulation of the Decree-Law shall be treated as being outside the UAE.

- Article 30(3) of the Executive Regulation states that for the purposes of this Article, a movement of goods into a designated zone from a place in the UAE or a supply of goods to a designated zone shall not be considered an export of those goods.
- Article 2(2) of Cabinet Decision No. 91 states that the provisions of Clause 1 of this Article shall not apply if the supply of Electronic Devices is subject to tax at the zero rate in accordance with Clause 1 of Article 45 of Federal Decree-Law No. 8 of 2017 referred to.

المرسوم بقانون على أنها خارج الدولة.

- 16. ينص البند (3) من المادة (30) من اللائحة التنفيذية على أنه لأغراض هذه المادة، لا يعتبر القيام بنقل السلع إلى منطقة محددة من مكان في الدولة أو توريد السلع إلى المنطقة المحددة تصديراً لهذه السلع.
- 17. وفقاً للبند (2) من المادة (2) من قرار مجلس الوزراء رقم (91) على أنه لا تطبق أحكام البند (1) من هذه المادة، إذا كان توريد الأجهزة الإلكترونية يخضع للضريبة بنسبة الصفر وفقاً للبند (1) من المادة (45) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 المشار إليه.